

الباب الثالث

اقترح مد أجل الامتياز

مشروع الاتفاق — مذكرة المستشار المالي — قرار مجلس النظار — مناقشة
المذكرة — اعتبارات عامة — فروض حساية — تقدير دخل القنال من سنة ١٩٦٩
الى سنة ٢٠٠٨ — تقدير مصروفات القنال في هذه المدة — مقدار ما تأخذه الشركة
في المدة المذكورة — مقدار ما تعرضه في نظيرها — الفرق — مزايا المشروع للشركة
مضاره لمصر — نتيجة .

يرى القارئ نص مشروع الاتفاق ومذكرة المستشار المالي في باب
الملحقات فلا لزوم لاعادتها هنا إنما نذكر نص قرار مجلس النظار الصادر في
٢٧ يناير سنة ١٩١٠ الذي به أرسل مشروع الاتفاق الى الجمعية العمومية
مذكرة الى الجمعية العمومية

عن مشروع الاتفاق مع شركة قنال السويس
طلبت شركة قنال السويس من الحكومة امتداد امتيازها
وبعد المحادثات الطويلة انتهى الامر بتخصيص مشروع الاتفاق المرفق
بهذه المذكرة

وقد عرض هذا المشروع على مجلس النظار في جلسته المنعقدة في يوم
الخميس ٢٧ يناير الجاري تحت رئاسة الحضرة الخديوية الفخيمة فقرر باجماع
الاراء وجوب رفضه ما دام بشككه الحالي ولكنه يرى جواز قبوله اذا أدخلت
عليه التعديلات الآتية وهي

أولاً — الغاء ضمانة الخمسين مليون فرنك الممنوحة للشركة بمقتضى
المادة الثانية عن كل سنة من سنى الامتداد وبعبارة أخرى جعل قسمة الارباح
من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ بالمناصفة الكاملة بدون خصم شيء مما متمتاز
به الشركة

ثانياً — حفظ الحق للحكومة في نصف الارباح لا يكون من أول يناير

سنة ١٩٦٩ بل يتدئ من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذي هو تاريخ الامتداد
ثالثاً — حذف المادة الثامنة التي تلزم الحكومة بأن تدفع من أول سنة
٢٠٠٩ الذي هو تاريخ نهاية الامتياز معاشات مستخدمي الشركة ومرتببات
نقاعدهم واعانهم

وبما ان السبب الوحيد الذي حمل الشركة على قبول التسعين الف جنيه
للحكومة حسب نص المادة التاسعة من مشروع الاتفاق هو تكفل الحكومة
بصرف معاشات النقاعد فجلس النظار يميل الى التجاوز عن مبلغ التسعين الف
جنيه المذكور مادامت الحكومة لم تعد مكلفة بهذه النفقات .
ومجلس النظار يميل أيضا بهذه المناسبة لتسوية المسألة المختصة بطلب
الشركة امتلاك الاراضي التي ستخلف من البحر في بورسعيد بسبب الاعمال
التي ستجريها على نفقها وهو لا يوافق على استئثار الشركة بها بل يقبل الاتفاق
على تسليم هذه الاراضي الى مصلحة الاملاك المشتركة

مناقشة

مذكرة المستشار المالي

اعتبارات عامة

ايس من غرضنا أن نتحرى السبب الذي جعل جناب المستشار المالي يفتي بفائدة هذا المشروع لمصر حتى مع امتياز الشركة بالخمسين مليوناً الاولى من دخل القناة . حتى مع تحمل الحكومة المصرية لمعاشات مستخدمي الشركة بعد سنة ٢٠٠٨ أي حتى مع الشروط التي رفضها مجلس النظار باجماع الآراء في جلسته المنعقدة في ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ . ولكن الذي يهمننا الآن هو البحث في المذكرة من جهتها أي من جهة الاعتبارات العامة المصدرة بها تم من جهة الفروض الحسائية التي استنتج منها جنابه أن قبول الحكومة المصرية لهذا العرض من مصلحة مصر

من المسلم ان الحكم على دخل القنال بعد سنة ١٩٦٨ حكماً دقيقاً هو من المستحيلات حقيقة كغيره من الاحكام التي تصدرها على المستقبل البعيد . ولكن الامر الوحيد الذي تجب ملاحظته في هذه الحالة هو النتيجة التي يخرج بها العقل من قياس الماضي والحاضر مع النظر بصفة ثانوية لتأثيرها في المستقبل القريب

نرى زيادة دخل شركة القنال في الماضي والحاضر كلها مطمئة تدل على ان الزيادة ستبقى مطردة ما دامت المدينة الحالية وما دام الشرق والغرب كلاهما في حاجة الى مبادلة المنافع وما دامت مبادئ التمدن تميل الى السلام . وليس بنافع ان نبعد الفروض الخيالية الى حد ان تخرج بنا الى الشذوذ عن القواعد المرعية الاتباع في مدينتنا الحاضرة . فليس علينا تلقاء هذا المستقبل المجهول الا ان ننظر فيما اذا كانت الاعتبارات العامة التي اوردها جناب المستشار في صدر مذكرته تجعلنا نقبل المشروع واعيننا مرهوبة أم هي ذاتها على العكس

من ذلك تجعلنا نصر على رأينا من ان الصفقة خاسرة وان الاولى بمصر هو عدم قبولها

أما انقاص رسوم المرور في القناة فلا شك ان الميل اليه شديد من جانب اصحاب السفن والتجار ولكن الماضي يعلمنا ان انقاص الرسوم لم يولد انقاصاً في الايراد . بل على العكس من ذلك نرى ان الرسم على الطن الواحد كان ٩ فرنكات و ٥٠ سنتيماً في سنة ١٨٩٠ وكان ايراد الشركة في تلك السنة ٧٠ مليوناً من الفرنكات فلما انزل رسم الطن في سنة ٩٣ الى ٩ فرنكات فقط كان مجموع دخل الشركة ٧٦ مليوناً حتى وصل في سنة ٩٠٢ الى مبلغ ١٠٦ ملايين . وفي سنة ٩٠٣ أنقص الرسم فصار ٨ فرنكات و ٥٠ سنتيماً فكان الدخل السنوي ١٠٦ ملايين أيضاً حتى سنة ٩٠٦ أنزل الرسم الى ٧ فرنكات و ٥٠ سنتيماً فوصل دخل القنال الى مبلغ ١١١ مليوناً وكذلك استمر يزيد مع نقص الرسم حتى وصل في سنة ١٩٠٩ مبلغ ١٢٣ مليوناً وعلى ذلك فان أصحاب السفن والتجار لا تطلب انقاصاً غير معقول لتلك الرسوم بل ان نقص الرسوم لم يؤثر الى الآن تأثيراً يعتد به بالنسبة للدخل السنوي . وعلى ذلك يكون التخوف من انقاص الرسوم تخوفاً مبالغاً فيه

وأما الاختراعات العلمية لوسائل النقل فان الموضع الجغرافي لقنال السويس لا يؤثر عليه بوجاز بناما ولا سكة حديد بغداد . وحسبنا في ذلك أن نذكر طرفاً من خطبة البرنس دارنبرج رئيس مجلس ادارة الشركة نفسه في الجمعية العمومية للشركة في ٢٠ يونيه سنة ١٩٠٨ اذ قال :

« ما ذا نخشى في المستقبل ؟ لم يعد بعد محل لذكرى هذه الحكاية حكاية »
 « قنال ثان فقد ذهب بها الزمان . وان سكة حديد سيبيريا وسكة حديد بغداد لا يمكنهما الا أن تسرعا في حركة التجارة . فاذا نقصنا بسببهما بعض الركاب فمن المحقق ان التجار يفضلون دائماً في نقل بضائعهم طريق البحر . »
 « وان قنال بناما لن يتحقق قبل عشر سنين ومع ذلك فان الطريق الاقرب

« والافضل بين الغرب والشرق سيكون دائماً طريق قنال السويس — فلقد رأيت النتيجة . فهما يكن من الامر فان ارباحكم لن تقل وانا لنتظر اليوم الذي يمكننا من أن يكون لدينا ما نزيد به مانوزع على الاسهم . وهذه الزيادة لا بد ان تجيء . فان الصين تبتدئ فقط الآن في أن تفتح ابوابها للتجارة . وان فيها من عدد السكان ما يربو على عدد سكان أوروبا اجمع . ولا شك « في ان حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً تبعاً للمسالك التي تجوس خلال تلك الديار »

ولسنا نقف في خطبة البرنس دارنبرج عند هذا الحد بل نقطف منها أيضاً ما يصلح ان يكون ردّاً على ما ذكره جناب المستشار المالي من احتمال انقاص الرسوم . نترك رئيس الشركة يتكلم

« وان انقاص الرسوم ليس من شأنه ان يخيفنا . انكم لتعلمون حق العلم ان ذلك لا يكون الا بعد ان يزيد ما يوزع من الارباح على الاسهم . وانكم لتذكرون ان انقاص الرسم ٥٠ سنتيماً في سنة ١٩٠٣ قد عوض في سنة واحدة . وانكم لتذكرون أيضاً أن انقاص الرسم ٧٥ سنتيماً في سنة ١٩٠٦ قد عوض علينا في أقل من عامين . ترون بذلك ان انقاص الرسم لا يخيفنا « في شيء »

من ذلك يظهر لنا أن لا مزاحمة قنال بناما ولا انقاص الرسوم يمكنها أن تكون هي قاعدة المفاوضات في مد امتياز قنال السويس .

بقيت هذه الفكرة التهديدية وهي أن الظروف الاقتصادية والمالية قد تجعل القناة حرة . هذه الفكرة لا نعرف أنها تحققت في الماضي الا في ممرات السوند وبلت الكبير والصغير في معاهدة ١٤ مارس سنة ١٨٥٧ التي أخرجت هذه الممرات من أن يكون اجتيازها بثمن رسم معلوم الى أن يكون حراً للتجارة العامة هذه المعاهدة التي حصلت في كوبنهاج بين ملك الدنمركة وملوك الامم

الآخري قد قضت بان يعوض الخسارة الناشئة عن تحرير هذه الممرات ولقد قدرت بايراد خمسة وعشرين عاما فبلغ المجموع مبلغ ٣٠٤٧٦٣٢٥ ريحدلار (والريحدولا ريساوي ٢٩ سنتيم ٢ فرنك) . يتبين من هذه المعاهدة أن الدول لم تأخذ الى اليوم قنالا غصبا . وليس من الممكن أنها تتفق جمعاء على غزو بلد واحد لتحرير قنال بالقوة . ولو حصل ذلك فانه لاسبيل لحساب القوة القاهرة في عقد مدني لايم الا باتفاق طرفي المتعاقدين بالاختيار التام .

على اننا مع هذه الاعتبارات كلها نرى أن نضم اليها اعتبارا آخر جديرا بالالتفات وهو أن أمام الحكومة المصرية تسعة وخمسين عاما يمكنها فيها أن تتحين الفرصة المناسبة لقبول مد الامتياز بشروط أحسن من هذه الشروط المعروضة اذا اضطررنا ظروف الاحوال المستقبلية الى أن نفضل ابقاء قنال السويس في يد شركة أجنبية دولية

ولا نخفل بقول بعضهم ان ادارة الشركة لاقت معارضة شديدة من المساهمين بشأن المشروع الذي يحدونه محققا بحقوقهم وفي صالح الحكومة المصرية واذا كان الحكم على تأثير أي مشروع أو اتفاق لشركة من الشركات يعلم من هبوط أسعارها أو ارتفاعها لدى اذاعة خبر ذلك الاتفاق فاماننا أسعار سهام الشركة قبل وبعد اذاعة خبر قرب الاتفاق مع الحكومة على مد الامتياز

فكان في شهر ستمبر يتراوح ثمن السهم الاصلي بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ بالنقد و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ لاجل فبلغ في شهر أكتوبر ٤٩٩٥ نقداً ولغاية ٥٢٠٠ لاجل . ثم لما أشيع خبر قيام الامة المصرية ومطالبتها بنظر المشروع رجعت الاسعار في شهر نوفمبر الى ٤٩٥٠ نقداً اوالى ٥٠٤٠ لاجل . وكانت أسعار حصص التأسيس في شهر ستمبر ٢١٦٥ فبلغت في أكتوبر ٢٢٤٧ ونزلت في نوفمبر الى ٢٢١٥ — ثم لما طمنوهم بأن المخبرات لم تنقطع عادت الاسعار حتى وصلت لما أوضحنه في غير هذا المحل

فهل بعد ذلك دليل على أن هذا المشروع كله خير وبركة على الشركة
والمساهمين وانهم لم يعارضوا فيه معارضة لاخفيفة ولاشدة . بل ارتفاع ايمان
الاسهم يثبت بالعكس أن حملتها يعدون تحقيق هذا المشروع الجديد غنما
كبيراً لهم .



القروض الحسابية لقرض الشركة

تقدير الربح والخسارة

يتبادر لقارئ مشروع الاتفاق ومذكرة جناب المستشار ان عرض الشركة الحالي منحة تقدمها للحكومة بلا عوض ولهذا افتتح جناب المستشار مذكرة بالملحظة الآتية: « ان شروط الامتياز تبيح مداً لاجل بشروط اذا حفظت الشركة »
 « الامتياز مدات متعاقبة كل واحدة منها ٩٩ سنة فان نصيب الحكومة »
 « بالربح وهو ١٥ ٪ يزداد في المدة الثانية الى ٢٠ ٪ وفي المدة الثالثة الى ٢٥ ٪ »
 « ٪ وهكذا على التوالي بحسبان الزيادة ٥ ٪ لكل مدة على انه لا يجوز بحال »
 « من الاحوال ان يزيد على ٣٥ ٪ من صافي دخل الشركة ولا حاجة لي لان »
 « أقول ان هذه الشروط لا تستطيع الحكومة المصرية قبولها وبما انها مطلقة »
 « الحرية في المنع والمنع فهي قادرة على تعليق أحدهما بالشروط التي تراها »
 « موافقة وللشركة الحرية في أن تعدل عن التجديد اذا لم ترفيه موافقة لها »

على ان هذا الشرط نسخته أحكام اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ التي نصها (يصرح الطرفان هنا على سبيل التفسير والايضاح انه عند انتهاء ٩٩ عاماً التي هي مدة الامتياز يصبح الامتياز لاغياً من نفسه الا اذا تجدد باتفاق آخر بين الحكومة المصرية والشركة) كما ان الخمسين في المائة التي تأخذها مصر في المدة الجديدة هي حق الحكومة المصرية لان القنال بعد انتهاء سنة ١٩٦٨ يرجع كله اليها فهي التي تعطي نصفه ففي التعبير خطأ يجب تصحيحه ووضع المسألة بهذه الصفة : تطلب الشركة أخذ نصف دخل القناة مدة أربعين سنة وتعرض في نظيره عوضاً فلنبحث عن مقدار ما ستأخذه الشركة ومقدار ما ستعطيه للحكومة في نظيره ليعرف الفرق بين المبلغين ويعلم ان كانت الصفقة رابحة أو خاسرة وأى الفريقين الراجح . وليس غرضنا الا ان تكون صفقتنا في

هذه الدفعة مع الشركة مبنية على قاعدة المساواة في الاخذ والعطاء على قدر الامكان

واننا نعلم انه لو أردنا ان نتمتع حالا بارباح مستقبلية وجب علينا ان نقطع تلك الارباح بانقاص مبالغها وكذلك يقال عن الشركة اذا أرادت ان نتمتع بأرباح مستقبلية فلتعط في نظيرها ما يوازي قيمتها بعد تنقيص مبالغها التنقيص الاصولي المقبول على هذه القاعدة بنينا حسابنا ونحن نعلم أيضا ان قطع مبالغ كبيرة لمدد طويلة كالتي نحن بصددھا قد لا يقبلھا الا المضطر الذي لا خيار له فالمليون من الجنبات بفائدة مركبة بسعر $\frac{1}{3} \%$ يبلغ في ٥٨ عاما ١٠٠٠٠٠٠ ٦٣٩١٠٠ وفي ٩٨ سنة يبلغ ٢٢٩٧٣٠٠٠

يلزمنا ان نعرف دخل القنال في المدة الجديدة من ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ ومقدار المصروفات اللازم استبعادھا من ذلك ومقدار الصافي الذي تريد الشركة ان تأخذ نصفه والفرق الذي يظهر هو مقدار ما تبغين فيه الامة المصرية ان كان ما ستأخذه الشركة أزيد من العرض أو مقدار ما تربحه الامة المصرية ان كان العكس

(تقدير دخل القنال من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨)

لتقدير هذا الدخل يلزم ان نعرف الدخل الحالي وقد رأينا ان ايرادات سنة ١٩٠٩ بلغت ١٢٣ مليوناً وكسورا (١) ولا يمكننا ان نبني حسابنا على ايراد هذه السنة وحدها لانه زائد عن كل السنوات السابقة ولا على ايراد سنة ١٩٠٨ وحدها لانه قليل جدا فلكي يكون الحساب أقرب للحقيقة نأخذ متوسط دخل

(١) الايرادات التي علمت بالضبط عن سنة ٩٠٩ هي الايرادات الناجمة من رسوم المرور وقد بلغت ١٢٠٦١٦٠٩٨ فرنكاً وباقي أنواع الايراد لا يعرف الا من مفردات حساب الشركة التي لا تنشر الا في شهر بونيه سنة ١٩١٠ أي بعد جلسة الجمعية العمومية ففرضنا لباقي أنواع الايرادات ثلاثة ملايين وهو اقل تقدير واقل من السوابق ومن متوسط السنوات ومن المحقق انها تزيد عنها -

الخمس السنوات الاخيرة والناجح هو الذي نعتبره أساساً لحسابنا

١١٧ر٣٠٨ر١٩٦	فايرادات سنة ٩٠٥ بلغت
١١١ر٩٨٩ر١٢٢	» ٩٠٦ » »
١٢٠ر١١٨ر٥٢١	» ٩٠٧ » »
١١١ر٤٩٠ر٩٥٩	» ٩٠٨ » »
١٢٣ر٦١٦ر٠٩٨	» ٩٠٩ » »
٥٨٤ر٥٢٢ر٨٩٦	
١١٦ر٩٠٤ر٥٧٩	فالمتوسط

أو ١١٧ مليوناً في السنة وهو الذي نعتبره دخلاً حالياً

وعندنا ان اعتبار الدخل بهذه الصفة أقرب الى العدل . لاننا لو جعلنا قاعدة حسابنا زيادة الايرادات كما جعل جناب المستشار المالي لكان معناه التسليم منا بان المصاريف التي تخصم الآن من الدخل مصاريف ثابتة حتى بعد سنة ١٩٦٨ مع ان نحو ثلاثة ارباع المصاريف التي تصرف الآن استهلاكات للديون ورأس المال وغير ذلك لن تكون بعد سنة ١٩٦٩ . وانه لن يكون بعد التاريخ المذكور من المصاريف الا ما سنبينه بعد — وعلى هذا الاعتبار ينبغي أن لا يندش القارئ عند ما يرانا تقدر متوسط الدخل بمبلغ ١١٧ مليوناً في حين أن جناب المستشار لا يقدره الا بنحو ثلاثة وسبعين بما فيه مليوناً الاحتياطي القانوني أو ٧١ من غير هذا المبلغ

فرض جناب المستشار ثلاثة فروض للدخل في المدة المستقبلية الى سنة ١٩٦٨ الاول ان يظل ثابتاً الثاني ان يزيد مليوناً في كل سنة زيادة مطردة الثالث ان يزيد مليونين ونترك للارقام الحكم في اختيار أيها الاقرب للحقيقة -

من الاطلاع على الجدول حرف يتضح ان الايرادات كانت في سنة ١٨٧٠ ٩ ملايين فرنك فبلغت في سنة ١٨٨٠ - ٤١ مليوناً ومتوسط الزيادة ثلاثة ملايين وكسور في كل سنة وفي سنة ١٨٩٠ بلغ الايراد ٧٠ مليوناً فالزيادة ٢٩ مليوناً أي بمتوسط نحو الثلاثة ملايين سنوياً وفي سنة ١٩٠٠ وصلت ٩٣ مليوناً بزيادة ٢٣ مليوناً أي بمتوسط مليونين وثلاثمائة ألف فرنك في السنة وفي سنة ١٩٠٩ بلغت ١٢٣ مليوناً أي بزيادة ثلاثين مليوناً بمتوسط ثلاثة ملايين كل سنة فمتوسط الزيادة من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩٠٩ ثلاثة ملايين سنوياً وقد تخلل هذه المدة سنوات كانت الزيادة فيها فاحشة مثلاً كان الايراد سنة ١٨٧٩ - ٣٠ مليوناً فبلغ سنة ١٨٨٠ - ٤١ مليوناً وفي سنة ١٨٨١ وصل الى اربعة وخمسين وفي سنة ١٨٨٢ بلغ ٦٣ . وفي سنة ١٨٩٠ كان الايراد ٧٠ مليوناً فوصل في السنة التالية ٨٦ نعم انه نزل بعد ذلك الى ٧٧ و٧٦ مليوناً لكنه رجع في سنة ١٨٩٥ الى ٨٠ وفي سنة ١٨٩٦ الى ٨٢ ووصل في سنة ١٨٩٩ - ٩٤ مليوناً

وفي سنة ١٩٠٠ رجع الى ٩٣ ولكنه في السنة التالية زاد ١٠ ملايين عوضت كل ما فات ثم اطردت الزيادة بنسبة ٣ ملايين سنوياً من سنة ١٩٠١ الى سنة ١٩٠٤ وفي سنة ١٩٠٥ رجع الى ١١٧ وفي سنة ١٩٠٦ الى ١١١ ولكن في سنة ١٩٠٧ زاد ٩ ملايين وفي سنة ١٩٠٨ رجع الى ١١١ مليوناً ولكن في سنة ١٩٠٩ زاد ١٢ مليوناً

فمن كل ذلك يتضح انه اذا صادف نزول في الايراد سنة من السنين لسبب ما فلا يلبث ان تأتي السنة التالية له بزيادة كبيرة تعوض ذلك النقص وتربو عليه

ولسنا نعلم سبباً يمنعنا من ان نقيس الآتي على الماضي وان نبني حساب
الثمانية وخمسين سنة الآتية على قياس الاربعين الماضية

وماذا عساه يحصل في المستقبل لم يمر له نظير ولا مثيل فيما فات ؟
انخشى ان تنشب حرب باوربا فتعطل التجارة أو تقع حروب بأسيا
وامريكا فتؤثر على القنال وحرية المرور فيه

كل هذه حوادث مر مثلها من عهد فتح القنال فلم تؤثر فيه حرب الروسيا مع
تركيا ولا حربها مع اليابان كما لم تؤثر فيه حرب المانيا مع فرنسا ولا ثورة فرنسا
وقلب حكومتها من امبراطورية لجمهورية ولم تؤثر كذلك حرب اسبانيا مع امريكا
ولا حرب الصين مع اليابان ولا حرب تركيا مع اليونان ولا حرب الترنسفال
بل ولا ثورة عرابي ولا احتلال انجلترا للقنال بجنودها ومنعها مرور مراكب التجارة
فيه ومن الغريب ان ايراد القنال في سنة ١٨٨٢ زاد تسعة ملايين فرنكا عن ايراده
في السنة السابقة بل ولم تؤثر ثورة تركيا الاخيرة ولا ثورات الروسيا الداخلية
ولا جميع الاضطرابات التي لم يخل منها يوم

فما الذي نخشاه في المستقبل من الحوادث — هل تعاكس السياسة القنال
معاكسات أشد من الاولى وقد مرت على الشركة الحالية ايام بل اعوام لم
يكن بينها وبين الافلاس قيد شبر ومع ذلك ماذا رأينا ؟

رأينا الايراد الذي لم يزد على ٩ ملايين في سنة ١٨٧٠ بلغ في سنة ١٩٠٩
١٢٣ مليوناً وجدنا السهم الذي هبط الى ١٦٠ فرنكا وصل الى ٥٠٠٠ — وجدنا
الشركة بعد ان كانت تصدر بونات بدل القوبونات ولا زالت تتحمل فوائدها
اصبحت من سنة ٩٠٤ توزع ارباها ١٥١ فرنكا عن كل سهم من اسهمها — وجدنا
ان رسم المرور وصل في سنة ١٨٧٤ الى ١٣ فرنك ونزل الى ثمانية الاربعين سنة
١٩٠٦ والايراد دائماً في ازدياد — وجدنا الشركة كانت تقدر حمولة السفن التي تمر
من القنال بثلاثة ملايين طن في السنة وتعد نفسها رابحة لو وصلت اليها فاصبحت الحمولة

التي تمر منه ١٥ مليون طن وعدد المسافرين ٣٥٣ ألف في السنة ولا تزال الزيادة مطردة وجدنا القنال ولم يكن عمقه يزيد على ثمانية أمتار أصبح عمقه ١٠ أمتار والاعمال جارية لتعميقه مترا آخر وبعد ان كان قطاع قاعه ٢٢ مترا واتساع سطحه بين ٥٤ و ١٠٠ على العموم وبين ٥٩ و ١٠٥ بمجاورة المحطات أصبح اتساعه في القاع ٣٠ مترا ومن فوق ما بين ٨٠ و ١٢٠ وبين ٩٥ و ١٣٥ وبعد ان كان المرور لا يجوز الا نهاراً أصبح ليلاً ونهاراً وبعد ان كانت المدة في اجتياز القنال ٥٣ ساعة و ٤٦ دقيقة أصبحت ١٧ ساعة و بعض دقائق :

قامت الشركة بكل ذلك وعقدت قروضاً بشروط لا يقبلها الا المضطر لفداحة سعر اصدارها وسعر الفائدة عليها وها هي قد نجت من كل ما كانوا يتطرون منه وأصبح لها قدم ثابت وثقة عظيمة تجعلها تقترض الآن القروض بثلاثة المائة بعد ان كانت تصدر السند بخمسمائة وتقبض منه ثلثمائة وتدفع خمسة في المائة على الخمسمائة في السنة وبعد بضع سنين تخلص من كامل هذه القروض الشديدة الوطأة عليها ومع كل ذلك فايراداتها على ما أوضحنا

فهل في المستقبل حوادث أشد وأنكى مما ذكر — هل نسخت آية « ان التاريخ يعيد نفسه وما طلعت الشمس على جديد » فالذي يجوز ان يحصل قد حصل له نظير من قبل

اذا علم ذلك فلا شئ مطلقاً يخفنا من المستقبل أو يمنعنا من أن نقيسه على الماضي ومن ان نفرض ان الزيادة التي اطردت في مدة الاربعين سنة الماضية لا شئ يمنع استمرارها في الآتي وقد رأينا انها بمتوسط ثلاثة ملايين من الفرنكات في كل سنة فلو قدرناها بمليونين لانكون مبالغين بل يكون هذا الفرض أقل من الحقيقة . نقول ذلك وامامنا عدد مجلة القنال الصادر في ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ وفيه ان ايرادات القنال من أول يناير سنة ١٩١٠ لغاية ٢٠ منه بلغت ٥٨٠.٠٠٠ فرنكا يقابلها ٦٣.٠٠٠ في سنة ١٩٠٩ و ٤٣.٠٠٠ و ٥٠

في سنة ١٩٠٨ وان عدد المراكب التي مرت في المدة المذكورة من القنال بلغت ٢٧٠ يقابلها ٢٢٨ في سنة ١٩٠٩ و ١٩٤٠ في سنة ١٩٠٨

على فرض زيادة مليونين سنوياً على الإيراد الذي اعتبرناه الحالي وقدره ١٢٧ مليوناً يكون دخل القنال في سنة ١٩٦٨ وهي السنة التي في نهايتها يرجع القنال للحكومة ٢٣٥ مليوناً من الفرنكات

بقي علينا ان نعرف مقدار الدخل في مدة الاربعين سنة التالية أي ما بني

سنة ١٩٦٩ وسنة ٢٠٠٨

فرض جناب المستشار أن الزيادة في المدة الثانية لا تكون بنسبة الزيادة الأولى وقدرها بالنصف منها ولا ندري على مبنی هذا الرأي وعلى أي قياس جعل الحد الفاصل بين نهاية الزيادة الأولى وبداية الثانية هو سنة ١٩٦٩ أي انتهاء مدة الامتياز بالضبط

مهما يكن من الامر فاننا نسلم له بهذا الرأي وبني حسابنا عليه ونعتبر الزيادة السنوية من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ مليون فرنك بدل مليونين وعلى ذلك يكون دخل القنال في سنة ٢٠٠٨ - ٢٧٥ مليون فرنك ويكون مجموع دخل الاربعين سنة ١٠٢٢٠٠٠٠٠٠٠ ر عشرة مليار ومائتين وعشرين مليوناً فرنكاً فلننظر مقدار ما يجب استبعاده نظير المصروفات

تقدير مصروفات القنال

(في المدة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨)

في سنة ١٩٦٨ ينتهي امتياز الشركة وتستلم الحكومة القنال ولا يكون عليها رأس مال تستهلكه ولا ديون تدفع لها أقساطاً ولا محل لان يكون لها ادارة تنفق عليها بفرنسا أو غيرها بل تنحصر كل المصروفات في الادارة العمومية وفروعها وفي حفظ وصيانة القنال وتحسينه وجعله صالحاً لمرور أكبر المراكب ولتقدير النفقات اللازمة لذلك نرجع لمصروفات الشركة من سنة

١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٨

من الاطلاع على الجدول ب يتضح أن الشركة تقسم المصروفات الى قسمين
اعتيادية وهي تتضمن — ١ — الاقساط الثابتة التي على الشركة (أقساط الديون
ماعد ابونات سنة ١٨٧٥ ومرتب مأمور مصر ومعاش عائلة ديلسبس والرسوم المستحقة
للحكومة الفرنسية على الشركة) — ٢ — مصروفات الادارة بجميع أنواعها
ومصروفات الحفظ والصيانة والاحتياطي القانوني — ٣ — حاصل الاحتياطي
للاستهلاكات. والى مصروفات غير اعتيادية وهذه تؤخذ من القروض التي
أصدرتها او تصدرها الشركة لهذا الغرض واذا نفد هذا المال تؤخذ مؤقتا من
النقود المتوفرة بالشركة الى أن يصدر قرض جديد وهذا النوع من
المصروفات يضاف سنويا الى تكاليف القنال

والذي يهم في بحثنا من هذه الأنواع البند الثاني من المصروفات
الاعتيادية والمصروفات غير الاعتيادية أما الاولى بما فيها الاحتياطي القانوني
فقد بلغت في المدة التي بين سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩٠٨ مبلغ ٢٩٩٤٤٧,٠٨٠ فرنك
ولو خصمنا من هذا المبلغ قيمة الاحتياطي وقدره لغاية سنة ١٩٠٨
٢٩٨٦١٨٢٩ فرنك يكون الباقي ٢٦٩٥٨٥١٥١ فرنك بقسمته على ٣٩ سنة
يكون الناتج ٦٩١٢٤٤٠ فرنك أي متوسط المصروفات في السنة

وبلغت المصروفات غير الاعتيادية في سنة ١٨٧٠ مبلغ ٥ مليون ونصف
وفي كل سنة تزيد أو تنقص حسب مقتضيات الاحوال ولزوم الاشغال وكان
أعلى ما بلغته في كل هذه المدة ١٨ مليوناً في سنة ١٨٨٧ ومجموعها في كل المدة
١٨٨ مليون فيكون متوسطها ٤٨٢٠,٠٠٠ باضافته على متوسط المصروفات
الاعتيادية الموضحة أعلاه يكون مجموع النوعين ١١ مليوناً تضاف اليه تسعة
ملايين للطوارئ ليكون جملة ذلك ٢٠ مليوناً في السنة أي ٨٠٠ مليون في
لاربعين سنة

مقدار ماتأخذ الشركة

من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨

بخصم التمامة مليون وهي قيمة مجموع المصروفات من الايراد ودره
 ١٠٢٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ يكون صافي الايراد ٩ مليارا و ٤٢٠ مليوناً أي ٣٦٣٣٧٦٥٠٠
 جنيهاً مصرياً وهذا هو المبلغ الذي تريد الشركة أن تأخذ نصفه وقدر هذا
 النصف ١٨١٦٨٨٢٥ ر ١٨١٦٨٨٢٥ ر ٢٠٠ ر ١٨٤٦٣٥٦ ر أصلاً وفائدة
 بسعر ٣٪ من تاريخ كل سنة فلتنظر ماذا تعرض الشركة في نظيره
 ما تعرضه الشركة

نعرض الشركة اربعة ملايين جنيهاً مصرياً على اربعة اقساط من ١٥
 ديسمبر سنة ١٩١٠ ونعرض حصة في صافي أرباحها من سنة ١٩٢١ الى سنة ١٩٦٨
 بواقع ٤ في المائة عن العشر سنوات الاولى و ٦ في العشر سنوات الثانية
 » ٨ » » » » الثالثة و ١٠ » » » الرابعة
 » ١٢ » عن الثمان سنوات الخامسة

يتضح من حساب جناب المستشار المالي ان الاربعة ملايين من الجنيهاً
 والحصة في الارباح التي ستعطى للحكومة لو حسبت بفوائدها المركبة بواقع ثلاثة
 وربع في السنة لغاية سنة ١٩٦٨ وجعلت أصلاً يقسط على الاربعين سنة
 المطلوب مد أجل الامتياز اليها (أي من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٢٠٠٨ بفائدة ٣ وربع
 أيضاً لكان مقدار كل قسط منها ١١١٠٠٠ ر ١١١٠٠٠ ر عن مبلغ الاربعة ملايين

و عن مجموع الحصص في الارباح

بفرض أنها ٧٣ مليوناً حالاً
 وتزيد مليونين في كل سنة ١٨٠٥٠٠٠

٢٩١٦٠٠٠

الجملة

تقبل هذا الحساب كما هو مع العلم بان جنابه بنى حسابه على زيادة الايرادات عن المصروفات قبل خصم الاحتياطي القانوني مع ان حصة الحكومة ليست الا فيما يصير توزيعه من الارباح وهذه لا تتوزع الا من بعد استبعاد الاحتياطي المذكور واستبعاد مبالغ أخرى في بعض السنوات لاحتياطي خصوصي أولترجيلها لسنوات مقبلة . ولو نظرنا الى الخمس سنوات التي أخذ المستشار متوسط زيادة إيراداتها وهي سنة ١٩٠٤ وسنة ١٩٠٥ وسنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٠٧ وسنة ١٩٠٨ نجد ان زيادة إيرادات سنة ١٩٠٤ بلغت ٧٨ مليوناً ولم يتوزع منها سوى ٧١ مليوناً والباقي أضيف منه مليونان للاحتياطي القانوني وخمسة للاحتياطي الخصوصي وفي سنة ١٩٠٥ بلغت ٧٦ وزع منها ٧١ والباقي للاحتياطيين وفي سنة ١٩٠٧ بلغت ٧٦ وزع منها ٧١ أيضاً فقط فلو كان للحكومة حصة في أرباح تلك السنين لما حسب الا من الواحد وسبعين مليوناً الموزعة فعلاً لا من الباقي فتقدير المبلغ الذي يوزع سنوياً راجع الى مجلس ادارة الشركة يتصرف في باقي زيادة الايرادات كما يرى

فهل من العدل أن يحسب على الحكومة حصة في مبالغ لا تقبضها ولا تدخل في توزيع الارباح وأن يحتسب على هذه الحصة ربح مركب الى سنة ١٩٦٨ ثم يقسط المجموع بالربح المركب أيضاً الى أربعين سنة ويبنى على حسابها ؟ وما الفرق بالشيء القليل اذا لاحظنا ما تزیده تلك الارباح المركبة على الاصل فاذا سلمنا بالمبلغ الذي اغبره جناب المستشار ديناً على الحكومة للشركة بهذه الصفة نكون حسبنا للشركة مبالغ لا تستحقها وتعدر فيها الحكومة ومع ذلك فالفرق بين ما تأخذه الحكومة على تقرير جناب المستشار وما تأخذه الشركة ليس بالشيء الذي يسهمان به

الفرق بين ما تأخذه الشركة

وما تأخذه الحكومة

علم القاريء مما سبق ايراده في باب مقدار ما تأخذه الشركة ان مجموع صافي ايراد القناة في مدة الاربعين سنه من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ بلغ ٣٦٣٣٧٦٥٠٠ جنيها مصريا أصلاً وقيمة ما تريد الشركة اخذه من ذلك بواقع النصف ١٨١٦٨٨٢٥٠ جنيها أصلاً وعلم القاريء كذلك مما توضح بياب تقدير ما تأخذه الحكومة المصرية ان الاربعة ملايين وحصة الارباح المعروض اعطاؤها لها في المدة القديمة لو اعتبرت ديناً على الحكومة وعمل حسابها لغاية سنة ١٩٦٨ بفوائدها المركبة بواقع ٣ وربع وقسط المجموع على أربعين قسطاً متساوية بالفائدة عيها من سنة ١٩٦٩ الى سنة ٢٠٠٨ يكون مقدار كل قسط منها ٢٩١٦٠٠٠ جنيها على حساب المستشار الذي لاحظنا عليه ان فيه غدرًا على الحكومة وعلى ذلك تكون جملة الاربعين قسطاً من أصل وفوائد ١١٦٦٤٠٠٠٠ جنيها وبطرحها من المبلغ الذي ستأخذه الشركة أصلاً فقط يكون ١٨١٦٨٨٢٥٠ الذي تأخذه الشركة اصل فقط

١١٦٦٤٠٠٠ الذي تأخذه الحكومة أصل وفوائد

٦٥٠٤٨٢٥٠ مقدار ما تأخذه الشركة زيادة

على انه يجب ان نلاحظ ان جناب المستشار حسب فائدة على مجموع ما تأخذه الحكومة لغاية سنة ٢٠٠٨ واننا في هذا الحساب لم نحسب فائدة ما على ما تأخذه الشركة

وبما أن هذه الزيادة سنوخذ بلا مقابل فلا ضبط الحساب تحسب فائدة على الفرق في كل سنة بين نصف عافي دخل القناة فيها وبين القسط الثابت الذي احتسبه جناب المستشار أي ٢٩١٦٠٠٠ ومجموع هذه الفوائد يبلغ ٦٢٣٨١٠٩٢ جنيها يضم على مبلغ ٦٥ مليون جنيها المذكور فتكون الجملة ١٢٧٤٢٩٣٤٣ جنيها مصريا أي نحو مائة سبعة وعشرين مليوناً ونصف

وهي مقدار ما تعبن فيه مصر
هذا كله مع فرض ان متوسط الزيادة المستقبلة هو مليونان في كل سنة
في مجموع الايرادات على اننا نكرر ان هذا الحساب على أقل التقديرات لاننا
عرفنا بالحساب ان متوسط زيادة الدخل من أول فتح القنال الى اليوم كان
ثلاثة ملايين في السنة فمن التحكم أن نجعلها عن المستقبل مليونين فقط . ولو اننا
قسنا المستقبل على الماضي وحسبنا متوسط الزيادة ثلاثة ملايين لكان غرم
الحكومة المصرية في هذه الصفقة اكثر جداً من المبلغ الذي قدرناه لها

مزاياء هذا العرض للشركة

قد أوضحنا مقدار ما تأخذه الشركة لو قبل ما تعرضه ومقدار ما تأخذه
الحكومة والفرق بين المبلغين فلنبحث عن نتائج هذا الاتفاق لو تم بالنسبة للشركة
يمكنها ان تصدر قرضاً بالاربعة ملايين من الجنيهات لو قسطته على ٩٨ سنة بواقع
٣ ٪ وهو السعر الذي تضد به قروضها الآن فيكون مقدار القسط السنوي
١٢٧٠١١ جنيه — ولا يخفى أن الحكومة تتحمل جزءاً من هذا القسط من
سنة ١٩٢١ بنسبة حقها في الارباح الى سنة ١٩٦٨

وأن تعدل مدة استهلاك باقي رأس مالها فبدلاً من استهلاكه في ستين عاماً
تستهلكه في ٩٨ وفي ذلك تنقيص لئال المخصص سنوياً لذلك من أصل
وفائدة وفي ذلك ربح للشركة . نعم قد تنفيذ الحكومة أيضاً من هذا
الانقيص ولكن الفائدة العظمى للمساهمين

تعد باقي ديونها الحالية وما يستجد عليها لهاية المدة الجديدة قسناً أيضاً
من تقليل الاقساط

هذه بعض مزاياء مد الاتفاق الذي كله خير وبركة على الشركة والمبلغ الذي
تدفعه نقداً الا يحملها سوى قسط زهيد أى نحو ثلاثة ملايين فرنكاً ونصف قد لا

يذكر هو ولا الحصة التي ستأخذها الحكومة في الارباح بجانب ما تستفيده الشركة من الوجوه الاخرى التي بينها وبينها وبعبارة اخرى تأخذ الشركة نصف دخل القناة اربعين سنة دون أن تحمل مساهمها عناء يذكر اذ فائدتها من اطالة اجل الديون واستهلاك رأس المال أكبر مما تتحمله بسبب اعطاء الاربعة ملايين وبسبب اشتراك الحكومة في حصة من ارباحها

مضار هذا العرض بالنسبة لمصر

قد أوضحنا مقدار مانعين فيه مصر لو جارت الشركة على رأيها وقبلت مد الاجل بالشروط المعروضة ويرى القارئ أننا لم نبالغ في تقدير الدخل كما أننا لم نتقص في المصروفات بل زدنا مقدارها وقبانا حساب الشركة على صورته التي لا يرضاها كما قلنا الا المضطر الذي لا خيار له والا فالحامل للحكومة المصريه على أن تتنازل عن نصف دخل القناة مدة أربعين سنة في نظيره مبالغ تحسب عليها فوائد مركبة نحو مائة عام ولا يتبدى استهلاكها الا بعد ستين سنة لسنا نظن ان الحكومة مضطرة للمال اضطرارا يسوغ لها ان تقتض بهذه الشروط بدليل ان الاربعة ملايين جنيها لا تدفع الا في أربع سنوات من ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ والحصة في الارباح لا تبتدى الا من سنة ١٩٢١ ولو سلمنا باضطرارها للمال فلا نعدم وسيلة لا يجاده من الخارج وامامها مصلحة الدومين يمكن الحكومة ان تقتض عليها أربعة ملايين وزيادة ولو فرضنا انها اقتضت هذا المبلغ بفائدة أربعة في المائة لا ثلاثة وربع ولا ثلاثة ونصف وقسطت الدين على خمسين سنة لكان مقدار كل قسط من أصل وفائدة ١٨٦٢٠٠ جنيها ولو قسطته على ٧٥ سنة لكان القسط ١٦٨٩١٦ جنيها كلاهما زهيد قد لا يؤثر على ميزانيتها ولديها في كل سنة من زيادة الإيرادات ما تسترد منه مثل هذا المبلغ وزيادة ولو ارادت ان لا تقتض في مكنتها ان تعمل بالدومين ما عملت بالدائرة السنوية فيأتيها المال بلا حساب

النتيجة

يظهر للقارئ من أهمية قناة السويس من الوجهة السياسية ومن الوجهة المالية وما عاناه آباؤنا القريبون والبعيدون من أمره وما عاناه الجيل الحاضر من جراء مزاحمة الدول الأجنبية على بلادنا من هذا القتال . يظهر للقارئ من ذلك كله أن مسألة قناة السويس ليست من المسائل التي تمر بنا كغيرها كل يوم من غير أن تدبر فيها ونحسب لها حسابها . فجدير بالامة المصرية ان تهتم بكل شي يتعلق بها وجدير بالجمعية العمومية ان تدقق النظر في مشروع القناة المعروض عليها

ولقد ظهر من الارقام مقدار غبن الامة المصرية اذا هي أنفذت هذا المشروع وظهر كذلك ان مبلغ الغرم هذا قد يقرب من دين الحكومة المصرية كله مضاعفاً

تقول ذلك ونحن نتساءل مع المتسائلين عن الاسباب التي تكون قد دعت الحكومة المصرية الى المناقشة في هذا العرض الجائر الذي يستحيل أن يعتبر فرصة لا تتجدد من اليوم الى سنة ١٩٦٨

على انه اذا كان لا بد من التعاقد من اليوم على مد الامتياز تعاقدًا مقبولا يجب ان يكون هذا العقد مبنياً على القواعد الآتية

(أولاً) ان ما تعطيه الشركة من مقدم من الامتياز وما تعطيه في المستقبل من صافي الارباح الى سنة ١٩٦٨ يكون متناسباً مع الارباح التي تربحها الشركة من القتال في الاربعين سنة الجديدة مع مراعاة حساب ذلك بالقياس على الماضي والحاضر . أو ان تعطي الشركة للحكومة المصرية من اليوم جزءاً معلوماً في الارباح على تلك النسبة . من غير حاجة الى اعطاء مبلغ ليعتبر تمناً للامتياز كبلغ أربعة الملايين المعروضة

(ثانياً) — ان تقبل الشركة في مجلس ادارتها من يوم التعاقد مديرين مصريين بكل معنى الكلمة عددهم مناسب لمقدار الحصة التي تعطى للحكومة في الايراد . وليس في ذلك شيء من التحكم فان الحكومة الانكليزية بعد ما استولت على سهام الحكومة المصرية اضطرت الشركة لقبول ثلاثة مديريين انكليز بعد ان لم يكن للحكومة المصرية ولا مدير واحد . ثم ان اصحاب السفن الانكليز قد اضطروا الشركة أيضاً الى قبول سبعة مديريين آخرين لمجلس الادارة حتى صار عدد الاعضاء الانكليز في مجلس الادارة عشرة . فليس من الغريب ان تشترط مصر وهي مالكة القنال على الشركة ان تقبل منها مديريين للدفاع عن مصالحها . خصوصاً بعد ان اظهر المستشار المالي تخوفه من احتمال ان الشركة تنزل رسوم المرور تنزيلاً فاحشاً حين يأتي أجل تسليم القنال الى الحكومة ولا نعلم بماذا نصف هذا العمل لو حصل أو كيف تقبل شركة محترمة ان يذاع عنها مثل هذه الفكرة

(الثالث) . أن تقبل الشركة من يوم التعاقد ادخال العنصر المصري بين موظفيها (الرابع) انه مادام القنال سيؤول على كل حال للحكومة المصرية بعد انقضاء مدة الامتياز الجديد أي بعد سنة ٢٠٠٨ فمن الواجب ان تتعهد الشركة في العقد الجديد بأن لا تنقص شيئاً من رسوم المرور الا بعد أخذ رأي الحكومة المصرية هذه هي الاعتبارات التي يلزم ملاحظتها متى أريد الاتفاق من الآن على مد الامتياز . ومع ذلك نحن لانزال نكرر أن من الخطر تجديد امتياز لم يقرب أو ان تمديد من غير ضرورة ملجئة لذلك فلكل زمان حكم . ولكل جيل تصرف خاص به

على ذلك نرى المشروع من كل وجهة قلبناه عليها مشروعاً ضاراً لا تصح الموافقة عليه . فلم يبق الا أن نحسب اضرار رفضنا له . ليس هناك ضرر متوقع الا أو هـام لا يمكن الاعتداد بها مثل انزال قيمة الرسوم في آخر المدة واتفاق

الدول على جعل قناة السويس حرة كعرض البحر بدون عوض استهزاء بالحقوق العامة وبالسوابق كما ذكرنا ذلك قبلا . ولو تحقق ذلك لما كنا نحن الملمومين فيه ولا المسئولين عنه امام الجيل المستقبل لان التعاقد لا يمكن أن يبعد في الفروض الى حدود الخيالات . ولكننا مسئولون فقط أمام خلفنا عما نضيعه عليهم من الفوائد الجمة اذا وافقت جمعيتنا العمومية على مد الامتياز بتلك الشروط الجائرة



جدا اول

اوب و ج

جدول (١)

ايرادات شركة قناة السويس من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٩

السنوات	عدد السفن	مقدار الطن المدفوع عنها رسوم	عدد المسافرين	رسوم المرور عن الطن	مجموع الايرادات بالفرنك
١٨٧٠	٤٨٦	٤٣٦ ٦٠٩	٢٦ ٧٥٨		٩ ٢٧٤ ٣٢٩
١٨٧١	٧٦٥	٧٦١ ٤٦٧	٤٨ ٤٢٢		١٣ ٢٧٦ ٠٧٥
١٨٧٢	١ ٠٨٢	١ ٤٣٩ ١٦٩	٦٧ ٦٤٠		١٨ ٣٢٥ ٠٢٤
١٨٧٣	١ ١٧٣	٢ ٠٨٥ ٠٧٢	٦٨ ٠٣٠		٢٤ ٨٣١ ١٢٦
١٨٧٤	١ ٢٦٤	١ ٩١٥ ٥٧٠	٧٣ ٥٩٧	١٣	٢٦ ٧٢٦ ١٤٥
١٨٧٥	١ ٤٩٤	٢ ٠٠٩ ٩٨٤	٨٤ ٤٤٦	١٣	٣٠ ٨٤٤ ٦٣٦
١٨٧٦	١ ٤٥٧	٢ ٠٩٦ ٧٧٢	٧١ ٨٤٣	١٣	٣١ ١٧٤ ٦٩٤
١٨٧٧	١ ٦٦٣	٢ ٣٥٥ ٤٤٨	٧٢ ٨٢٢	١٢ ٥	٣٣ ٩٧٥ ٦٤٨
١٨٧٨	١ ٥٩٣	٢ ٢٦٩ ٦٧٨	٩٩ ٢٠٩	١٢ ٥	٣٢ ٤٩٦ ٣٣٥
١٨٧٩	١ ٤٧٧	٢ ٢٦٣ ٣٣٢	٨٤ ٥١٢	١٢	٣٠ ٩٤٩ ١٤٩
١٨٨٠	٢ ٠٢٦	٣ ٠٥٧ ٤٢٢	١٠١ ٥٥١	١٢	٤١ ٨٢٠ ٩٠٠
١٨٨١	٢ ٧٢٧	٤ ١٣٦ ٧٨٠	٠٩٠ ٥٢٤	١١ ٥	٥٤ ٦٧٦ ١٨٩
١٨٨٢	٣ ١٩٨	٥ ٠٧٤ ٨٠٩	١٣١ ٠٦٨	١١	٦٣ ٤٠٩ ٥٩٣
١٨٨٣	٣ ٣٠٧	٥ ٧٧٥ ٨٦٢	١١٩ ١٧٧	١٠ ٥	٦٨ ٥٢٣ ٣٤٥
١٨٨٤	٣ ٢٨٤	٥ ٨٧١ ٥٠١	١٥١ ٩١٦	١٠	٦٥ ٤٠٨ ٢٩٥
١٨٨٥	٣ ٦٢٤	٦ ٣٣٥ ٧٥٣	٢٠٥ ٩٥١	٩ ٥	٦٥ ٠٤٩ ٩٤٥
١٨٨٦	٣ ١٠٠	٥ ٧٦٧ ٦٥٦	١٧١ ٤١١	٩ ٥	٥٩ ٠٢٢ ٦٢٦
١٨٨٧	٣ ١٣٧	٥ ٩٠٣ ٠٢٤	١٨٢ ٩٩٧	٩ ٥	٦٠ ٥١٠ ٣٢٩
١٨٨٨	٣ ٤٤٠	٦ ٦٤٠ ٨٣٤	١٨٣ ٨٩٥	٩ ٥	٦٧ ٧٠٥ ٣٤٨
١٨٨٩	٣ ٤٢٥	٦ ٧٨٣ ١٨٧	١٨٠ ٥٩٤	٩ ٥	٦٩ ٧٦٥ ٤٩٢
١٨٩٠	٣ ٣٨٩	٦ ٨٩٠ ٠٩٤	١٦١ ٣٥٣	٩ ٥	٧٠ ٤٦٠ ٩١٠
١٨٩١	٤ ٢٠٧	٨ ٦٩٨ ٧٧٧	١٩٤ ٤٦٧	٩ ٥	٨٦ ٨٦٦ ٩١٤
١٨٩٢	٣ ٥٥٩	٧ ٧١٢ ٠٢٩	١٨٩ ٨٠٩	٩ ٥	٧٧ ٨٠٩ ٧٨١
١٨٩٣	٣ ٣٤١	٧ ٦٥٩ ٠٦٠	١٨٦ ٤٩٥	٩	٧٦ ٥٧٩ ٩٩٢
١٨٩٤	٣ ٣٥٢	٨ ٠٣٩ ١٧٥	١٦٥ ٩٨٠	٩	٧٦ ٩٥١ ١٥٤
١٨٩٥	٣ ٤٣٤	٨ ٤٤٨ ٣٨٣	٢١٦ ٩٣٨	٩	٨٠ ٧٠٢ ٧٨٧
١٨٩٦	٣ ٤٠٩	٨ ٥٦٠ ٢٨٤	٣٠٨ ٢٤٣	٩	٨٢ ٢٢٢ ٨٥٥
١٨٩٧	٢ ٩٨٦	٧ ٨٩٩ ٣٧٤	١٩١ ٢١٥	٩	٧٥ ٦٠٧ ٠٢٩
١٨٩٨	٣ ٥٠٣	٩ ٢٣٨ ٦٠٣	٢١٩ ٥٥٤	٩	٨٧ ٩٠٦ ٢٥٥
١٨٩٩	٣ ٦٠٧	٩ ٨٩٥ ٦٣٠	٢٢١ ٣٣٢	٩	٩٤ ٣١٧ ٥٠٥
١٩٠٠	٣ ٤٤١	٩ ٧٣٨ ١٥٢	٢٨٢ ٥١١	٩	٩٣ ٤٥١ ٤٠٣
١٩٠١	٣ ٦٩٩	١٠ ٨٢٣ ٨٤٠	٢٧٠ ٢٢١	٩	١٠٣ ١٢١ ٧٢٦
١٩٠٢	٣ ٧٠٨	١١ ٢٤٨ ١١٣	٢٢٣ ٥١٣	٩	١٠٦ ٨٤٩ ٧٦٠
١٩٠٣	٣ ٧٦١	١١ ٩٠٧ ٢٨٨	١٩٦ ٠٢٤	٨ ٥	١٠٦ ٨٧٥ ٨٦٦
١٩٠٤	٤ ٢٣٧	١٣ ٤٠١ ٨٣٥	٢١٠ ٩٨٠	٨ ٥	١١٩ ١٧٦ ٣٩٨
١٩٠٥	٤ ١١٦	١٣ ١٣٤ ١٠٥	٢٥٢ ٦٩١	٨ ٥	١١٧ ٣٠٨ ١٩٧
١٩٠٦	٣ ٩٧٥	١٣ ٤٤٥ ٥٠٤	٣٥٣ ٨٨١	٧ ٧٥	١١١ ٩٨٩ ١٢٣
١٩٠٧	٤ ٢٦٧	١٤ ٧٢٨ ٤٣٤	٢٤٣ ٨٢٦	٧ ٧٥	١٢٠ ١١٨ ٥٢١
١٩٠٨	٣ ٧٩٥	١٣ ٦٣٣ ٢٨٣	٢١٨ ٧٨٥	٧ ٧٥	١١١ ٤٩٠ ٩٥٩
١٩٠٩	٤ ٢٣٩	١٥ ٤٠٧ ٥٢٧		٧ ٧٥	١٢٣ ٦١٦ ٠٩٨

مقررات حسابات سنة ١٩٠٩ م سسر وبلغت الايرادات من نوع رسوم المرور وحده ١٢٠٦١٦٠٩٨ ر٠٩٨ وولعدم ال
بمقدار باقي الانواع قد أضفنا ٣ ملايين على هذا المبلغ وهذه الثلاث ملايين اقل من السوابق ومن متوسط السنوات الما
بلغ مجموع الايرادات من سنة ٨٧٠ الى سنة ٩٠٨ ٩٠٨ ٧٢٣٥٨ ر٠٩٨ ٢٦٦٨ ر٠٩٨

مصرفات شركة قناة السويس من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٠٨

السنوات	جملة المصروفات الاقتصادية بالفرنك	احتياطي للاستهلاك	مصاريف عمومية واحتياطي قانوني	اقساط ديون ومقررات ثابتة (١)	مصاريف غير اقتصادية (٢)
١٨٧٠	١٨ ٨٦٣ ٣٤٤		٨ ٣٢١ ٨٠٧	١٠ ٥٤١ ٥٣٧	٥ ٥٠٦ ١٧١
١٨٧١	١٥ ٩١٨ ٥٧٩		٥ ٣٥٦ ٤٢٥	١٠ ٥٦٢ ١٥٤	٣ ١٨٥ ٨٠٤
١٨٧٢	١٦ ٢٥٣ ٧٤٥		٤ ٨٣٥ ٨٤٥	١١ ٤١٧ ٩٠٠	١٢٦ ٤٩٦
١٨٧٣	١٧ ٣٤٦ ١٠٨	٢٥٠ ٠٠٠	٥ ٣٦٧ ٠١٢	١١ ٧٢٩ ٠٩٦	٧٧٩ ٦٤٦
١٨٧٤	١٨ ٦٦٧ ٥٦٨	٢٥٠ ٠٠٠	٦ ٠٤٢ ٣٧٥	١٢ ٣٧٥ ١٩٣	١ ٠٢٣ ٢٤٤
١٨٧٥	١٧ ٩٤٦ ٥٤٧	٢٥٠ ٠٠٠	٦ ١١٤ ٢٤١	١١ ٥٨٢ ٣٠٦	٢٥٣ ٤٦٢
١٨٧٦	١٧ ٢٧٢ ٠٣٩	٢٨٠ ٠٠٠	٥ ٣٤٧ ٤١٢	١١ ٦٤٤ ٦٢٧	٦٤٣ ٤٧٨
١٨٧٧	١٧ ٤٥٧ ٩٧٢	٢٨٠ ٠٠٠	٥ ٥٢٢ ٥٠٣	١١ ٦٥٥ ٤٦٩	٩٧٦ ٧١٥
١٨٧٨	١٦ ٨٩٧ ٧٥٠	٢٦٨ ٤٤٨	٥ ٠٠٧ ٢١٤	١١ ٦٢٢ ٠٨٨	٩٧٣ ٠٠٧
١٨٧٩	١٦ ٢٧٩ ١٧٥		٤ ٨٧٠ ٩٤٠	١١ ٤٠٨ ٢٣٥	٨٧٠ ٢٥٥
١٨٨٠	١٧ ٠٦١ ٤٢٨	٥٦٠ ٠٠٠	٤ ٩١٢ ٤٥٤	١١ ٥٨٨ ٩٧٤	١ ١١٦ ٧٦٨
١٨٨١	١٦ ٩١٨ ٩٧٣	٢٨٠ ٠٠٠	٥ ٠٣٧ ٢٤٧	١١ ٦٠١ ٧٢٦	٩٢١ ٣٨٧
١٨٨٢	١٨ ٢٦٧ ٧٨٦	٢٨٠ ٠٠٠	٦ ٣٥٥ ٦٠٣	١١ ٦٣٢ ١٨٣	١ ٤٨٤ ٣٩٤
١٨٨٣	١٨ ٩٧١ ٥٢٧	٣٨٠ ٠٠٠	٦ ٨٦٥ ٣٨٠	١١ ٧٢٦ ١٤٦	٤ ٣٤٣ ٣٦٠
١٨٨٤	١٨ ٥٣٥ ٨٥٢	٣٨٠ ٠٠٠	٦ ٢٣٩ ٣٩٤	١١ ٩١٦ ٤٥٨	٢ ٧٣٠ ٨٤٥
١٨٨٥	١٩ ٢٢٠ ٤٧٢	٣٨٠ ٠٠٠	٦ ٧٥١ ٣٧٣	١٢ ٠٨٩ ٠٩٩	٥ ٧٨٣ ١٠٥
١٨٨٦	١٨ ٨٦٤ ١٨٥		٦ ٦٢٦ ٩٦٢	١٢ ٢٣٧ ٢٢٣	١٠ ١٤٥ ٩١٥
١٨٨٧	١٨ ٧٢١ ٣٥٨	٠٣٠ ٠٠٠	٦ ٤٩٢ ٥١٤	١٢ ١٩٨ ٨٤٤	١٨ ١٣٩ ٧٦٦
١٨٨٨	١٩ ٦٣٣ ٦٥١	٤٨٠ ٠٠٠	٦ ٩٥٤ ٢٣٦	١٢ ١٩٩ ٤١٥	١٣ ٠٧٤ ٨٣٩
١٨٨٩	٢٠ ٧٥٢ ٠٧٥	٤٣٠ ٠٠٠	٨ ٠٨٠ ٨٢١	١٢ ٢٤١ ٢٥٤	٩ ٥٩٣ ٦٨٤
١٨٩٠	٢٠ ٥٢٧ ٠٦٧	٤٣٠ ٠٠٠	٧ ٩٠٤ ٣٤٠	١٢ ١٩٢ ٧٢٧	١٠ ٥٢٥ ٤٣٩
١٨٩١	٢٤ ٤٧٤ ٢٧١	٨٨٠ ٠٠٠	٨ ٢٩٣ ٨٣٨	١٥ ٣٠٠ ٤٣٣	٨ ٧٠٢ ٤٩٩
١٨٩٢	٢٤ ٢٨٠ ٧٣٣	٢٨٠ ٠٠٠	٨ ١٥٥ ٣١١	١٥ ٨٤٥ ٤٢٢	١١ ٠٧٩ ٨١٨
١٨٩٣	٢٤ ١٦٤ ٢٣٩	٢٨٠ ٠٠٠	٨ ١١٩ ٦٢٤	١٥ ٧٦٤ ٦١٥	٦ ٨٧٧ ٤٤٧
١٨٩٤	٢٤ ٠٢٨ ٧٢٩	٢٣٠ ٠٠٠	٧ ٨١٢ ١٨٢	١٥ ٩٨٦ ٥٤٧	٤ ٧٦٢ ١٣٧
١٨٩٥	٢٥ ٦٣٥ ٣٠٧	٢٦٠ ٠٠٠	٩ ٢٣٨ ٣٧٨	١٦ ١٣٦ ٩٢٩	٣ ٩٠٩ ١٨٨
١٨٩٦	٢٥ ٩١٣ ٨٠٦	٢٣٠ ٠٠٠	٩ ٥١٦ ٩٣٢	١٦ ١٦٦ ٨٧٣	٣ ١٦٩ ٥٦٢
١٨٩٧	٢٤ ٤٩٠ ٩٢٢		٨ ٢٢٢ ٢٥٠	١٦ ٢٦٨ ٦٧٢	٣ ١٠٤ ١٣٨
١٨٩٨	٢٧ ٣١٦ ٠١٢	٢ ٨٥١ ٧٤٤	٨ ٢٥٣ ٠٢٧	١٦ ٢١١ ٢٤١	٢ ٢٩٥ ٨٦٦
١٨٩٩	٢٨ ٣٦٣ ١٦٦	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٨ ٦٣٧ ٤٢١	١٦ ٢٢٥ ٧٤٥	٢ ٨٣٣ ٣٧٥
١٩٠٠	٢٩ ١٤٨ ٢٦٤	٣ ٥٠٠ ٠٠٠	٩ ٠٢٩ ٦٢١	١٦ ٦١٨ ٦٤٣	٢ ٢٩٥ ٩٥٨
١٩٠١	٢٨ ٤٤٥ ٩٩٩	٢ ٧٠٠ ٠٠٠	٩ ٣٥٦ ٧٤٢	١٦ ٣٨٩ ٢٥٧	٢ ٨٠٦ ٨٨٨
١٩٠٢	٣٠ ٢٩٨ ٧٤١	٥ ٣٠٠ ٠٠٠	٩ ٦٩٣ ٥٢٢	١٥ ٣٠٥ ٢١٩	٤ ١٣٧ ٩١٧
١٩٠٣	٢٩ ٤١٦ ٣٠٥	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ١١٤ ٩٥٦	١٥ ٣٠١ ٣٤٩	٣ ٣٨٢ ٠٣٣
١٩٠٤	٢٩ ١٥٧ ٨٠٩	٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٩ ٨٦٢ ٢٨٠	١٥ ٢٩٥ ٥٢٩	٤ ٣٩٤ ٩٨٥
١٩٠٥	٢٩ ١٠٣ ٦٩٩	٤ ٢٥٠ ٠٠٠	٩ ٥٦٧ ٤٠٧	١٥ ٢٨٦ ٢٩٢	٤ ٦٤٧ ٤٩٧
١٩٠٦	٣٠ ٣٩٩ ١٥٠	٤ ١٥٠ ٣٢١	١٠ ٩٦٧ ٩٨٢	١٥ ٢٨٠ ٨٤٧	٦ ٤٣٥ ٧٤٤
١٩٠٧	٣١ ٧٦١ ٩٨٨	٤ ٥٠٠ ٠٠٠	١١ ٩٨٩ ١٩٨	١٥ ٢٧٢ ٧٩٠	٨ ٧١٣ ٧٧٩
١٩٠٨	٣٣ ٠٣٢ ٣٥٠	٤ ١٥٨ ١٣١	١٣ ٦١٠ ٣١١	١٥ ٢٦٣ ٩٠٨	١٢ ٣٥٠ ٠٨١
جملة	٨٧٩ ٨٠٨ ٥٩١	٥٠ ٢٧٨ ٦٤٤	٢٩٩ ٤٤٧ ٠٨٠	٥٣٠ ٠٨٢ ٩٦٦	١٨٨ ٠٩٧ ٠٩١

(١) المبالغ التي بهذه الخانة هي عبارة عن اقساط قرض سنة ١٨٦٧-١٨٦٨ وقرض ١٨٨٠ و١٨٨٧ ومرتب مأمور مصر ومعاش عائلة دوليس والرسوم المستحقة للحكومة الفرنسية نظير تسجيل الشركة بفرنسا . اما اقساط بونات سنة ١٨٧٥ وقسط استهلاك رأس المال فتغير داخله في هذه الخانة

(٢) المصاريف الغير اعتيادية هي : مصاريف تحسين وتوسيع القناة وتؤخذ من مبالغ القروض التي اصدرتها او تصدرها الشركة واذا تقدم هذا المال يؤخذ اللازم لهذه المصاريف مؤقتا من النقدية المتوفرة بالشركة الى ان يصدر قرض جديد وهذه المصروفات تضاف سنويا الى

جدول (ج)

مقدار اسعار السهام وحصص التأسيس وصافي ارباحها كل سنة

السنين	صافي الارباح الموزعة على الاسهم باعتبار سهم واحد				
	الاسهم الاصلية actions		اسهم الانتفاع		حصى التأسيس
س	فرنك	س	فرنك	س	فرنك
١٨٧٠	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—
١٨٧١	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—
١٨٧٢	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—
١٨٧٣	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—
١٨٧٤	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—
١٨٧٥	٢٣ ٥٠٠	٠	—	٠	—
١٨٧٦	٢٤ ٩٢٠	٠	—	٠	١٠٢٩
١٨٧٧	٢٦ ٠٥٩	٠	٣ ٤٥٠	٠	١ ٩٤٢
١٨٧٨	٣٠ ٢٩٢	٠	٧ ٧٤٨	٠	٤ ٣٦٥
١٨٧٩	٢٨ ٩٠٢	٠	٦ ٤٣٨	٠	٣ ٥٧٢
١٨٨٠	٢٨ ٠٤٨	٠	٤ ٨٧٢	٠	٢ ٧٠٣
١٨٨١	٤٤ ٧٥٤	٠	٢١ ٨٨٦	٠	١١ ٦٥٢
١٨٨٢	٦٥ ٧٦٩	٠	٤٠ ٦٦١	٠	٢٣ ٢٢٣
١٨٨٣	٧٦ ٨٥٥	٠	٥١ ٩٢١	٠	٢٩ ٥٠٨
١٨٨٤	٨٣ ١٣٦	٠	٥٨ ٩٥٩	٠	٣٣ ٤٧٤
١٨٨٥	٨١ ٩٥٤	٠	٥٨ ١٣٣	٠	٣٣ ٠٢٤
١٨٨٦	٨٠ ٦٤٢	٠	٥٦ ٥٥٢	٠	٣٢ ١٢٩
١٨٨٧	٧٠ ٦٩٢	٠	٤٦ ٦٠٠	٠	٢٦ ٥٠٩
١٨٨٨	٧٣ ٤٤٢	٠	٤٩ ٥٣٩	٠	٢٨ ١٣٢
١٨٨٩	٨٤ ٤٧٨	٠	٦٠ ٤٩٩	٠	٣٤ ٢٩٥
١٨٩٠	٨٥ ٨٩٤	٠	٦١ ٨٨٩	٠	٣٥ ١٠٥
١٨٩١	٨٦ ٧٥١	٠	٦٢ ٧٨٢	٠	٣٥ ٦٣٣
١٨٩٢	١٠٥ ٥٠٠	٠	٨١ ٣١٣	٠	٤٦ ٠٩٨
١٨٩٣	٩٢ ٣٦٦	٠	٦٨ ٦٢٠	٠	٣٨ ٩٣٣
١٨٩٤	٩٠ ٣٧٣	٠	٦٦ ٩٥١	٠	٣٧ ٩٧٥
١٨٩٥	٩٠ ٠٠٠	٠	٦٦ ٤٤٦	٠	٣٧ ٦٩٤
١٨٩٦	٩٢ ٥٠٠	٠	٦٨ ٨٩٥	٠	٣٩ ١٢٥
١٨٩٧	٩٢ ٥٠٠	٠	٦٩ ١٥٥	٠	٣٩ ٣٣٧
١٨٩٨	٩٠ ٠٠٠	٠	٦٦ ٧٩٩	٠	٣٨ ٠٣٢
١٨٩٩	١٠٠ ٠٠٠	٠	٧٦ ٤٦٠	٠	٤٣ ٥٥٥
١٩٠٠	١٠٨ ٠٠٠	٠	٨٤ ٦٧١	٠	٤٨ ٢٧٣
١٩٠١	١٠٨ ٠٠٠	٠	٨٤ ٧٩٨	٠	٤٨ ٣١٠
١٩٠٢	١٢٥ ٠٠٠	٠	١٠١ ٦٤٦	٠	٥٧ ٧٦٨
١٩٠٣	١٢٥ ٠٠٠	٠	١٠١ ٥٦٤	٠	٥٧ ٦٩٧
١٩٠٤	١٣٠ ٠٠٠	٠	١٠٦ ٦٠٨	٠	٦٠ ٥٠٦
١٩٠٥	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٤٤٧	٠	٦٦ ٥٧٠
١٩٠٦	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٥٤٩	٠	٦٦ ٦٢٩
١٩٠٧	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٦٦٥	٠	٦٦ ٧٣٤
١٩٠٨	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ٦٢١	٠	٦٦ ٧١٨
	١٤١ ٠٠٠	٠	١١٧ ١٢٦	٠	٦٦ ٤٨٩

الارباح الموضحة اعلاه هي عن صافي المنصرف عن كل سهم وحصة بخلاف الرسوم المستحقة للحكومة الفرنسية وهي تبلغ عن كل سهم من السهام الاصلية نحو ١٠ فرنك حيث ان الارباح التي خصت السهم الواحد من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩٠٨ بلغت نحو ١٥ فرنك والصافي منها هو ١٤١ والباقي هو الذي أخذته الحكومة الفرنسية وعلى هذه النسبة أرباح باقي السهام